

Distr.: General
26 April 2002
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البنود ٢٨ و ٣٥ و ٧٤ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١١١
و ١١٣ و ١١٥ و ١١٩ و ١٦٤ و ١٦٦ من جدول الأعمال
ثقافة السلام
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
نزع السلاح العام الكامل
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة
يعنى بالهجرة الدولية والتنمية لمعالجة قضايا الهجرة
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة
المراقبة الدولية للمخدرات
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
مسائل حقوق الإنسان
إنشاء المحكمة الجنائية الدولية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، بصفتها الأمانة المؤقتة لمجموعة ريو، أخلص تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويشرفها أن تحيل طيه إعلان سان خوسيه، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة ريو يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لدى اختتام مؤتمر القمة السادس عشر للمجموعة الذي عقد في سان خوسيه، بكوستاريكا.

وسيكون من دواعي امتنان البعثة الدائمة أن تتكرموا بتعميم الوثيقة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٨ و ٣٥ و ٧٤ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١١١ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٩ و ١٦٤ و ١٦٦ من جدول الأعمال.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

إعلان سان خوسيه

نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر (مجموعة ريو)، المجتمعون في مؤتمر القمة السادس عشر المعقود في مدينة سان خوسيه يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والملتزمون بمبادئ وأهداف إعلان ريو دي جانيرو المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وقرار فيراكروز المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩:

- ١ - نجدد الإعراب عن التزامنا بمواصلة تعزيز مجموعة ريو بوصفها الآلية الرئيسية للحوار والعمل السياسي المتضافر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والناطق المعترف به باسم المنطقة في العلاقات مع المناطق الأخرى والمحافل الدولية.
- ٢ - نؤكد من جديد التزامنا الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية.
- ٣ - نكرر التأكيد على أن توطيد الديمقراطية والحفاظة عليها وتعزيزها هي شروط أساسية لكفالة شيوع العدل والإنصاف والحرية والسلام والتنمية المستدامة لشعوبنا. ولذا، فإننا نرحب باعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية ونتعهد بمواصلة بذل الجهود المفضية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في بلدان المنطقة.
- ٤ - نكرر اعترافنا بالشرعية العالمية لحقوق الإنسان والتزامنا بتحقيق التمتع الكامل بها، رغم كل العقبات السياسية أو الثقافية أو الإنمائية. وفي هذا الصدد، نعلن عن قرارنا بتحسين وتقوية آليات حماية وتعزيز هذه الحقوق، سواء في نظام البلدان الأمريكية أو في منظومة الأمم المتحدة.
- ٥ - نؤكد على وجه الخصوص اهتمامنا بدراسة وتحديد ما يمكن إجراؤه من إصلاحات للنهوض بتشغيل وبفعالية الآليات غير التعاهدية للأمم المتحدة، ولتعزيز مفوضية حقوق الإنسان. وستسهم نتائج هذه العملية في الجهود التي تبذلها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في لجنة حقوق الإنسان في جنيف.
- ٦ - نلفت الانتباه إلى دخول نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ، بعد أن قامت أكثر من ٦٠ دولة بالتصديق عليه. ونشدد على الأهمية التاريخية لبدء العمل بهذا التشريع الجنائي الدولي الدائم الذي سيضطلع بالتحقيق في جرائم الحرب

والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها. ونحضر البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذا النظام ولم تصدق عليه بعد على أن تقوم بذلك على وجه السرعة. وفي الوقت نفسه، نحث الدول على مواصلة وتوسيع تعاونها في إلقاء القبض على المسؤولين المحتملين عن ارتكاب الجرائم المحددة في الصكوك الدولية الأخرى السارية وتقديمهم للمحاكمة.

٧ - نؤكد من جديد التزامنا الالامحدود بمكافحة الفساد بجميع أشكاله وظواهره، ونكرر التأكيد بأن الشفافية في الإدارة العامة وفي المساءلة، يشكّلان عنصرتين ضرورتين لتوطيد المؤسسات الديمقراطية واستقرارها ومكانتها وموثوقيتها، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا. وبالتالي، نعرب عن اتفاقنا على زيادة التعاون بيننا لتفادي إفلات أعمال الفساد من العقاب وفقا لأحكام اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد ولأهداف آلية متابعة تنفيذها. وبالمثل، سنجري مشاورات دورية حتى تواصل منطقتنا مشاركتها النشطة في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٨ - ندين ونرفض بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونؤيد تدابير التعاون والتنسيق الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب مع التمسك الشديد باحترام حقوق الإنسان والامتثال للقانون الإنساني الدولي ولأحكام ومبادئ القانون الدولي الأخرى، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة وصكوكها، ونظام البلدان الأمريكية وغير ذلك من المبادرات ذات الصلة، ولا سيما من خلال إنشاء آليات لتبادل المعلومات والتعاون القضائي تيسر منع وقوع أعمال الإرهاب والمعاقبة عليها. ويستند في مكافحة الإرهاب أيضا على تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتضامن. ونعرب عن اتفاقنا على الدفع باتجاه اعتماد اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب خلال الجمعية العامة الثانية والثلاثين لمنظمة الدول الأمريكية التي ستعقد في بربادوس.

٩ - نحدد التزامنا بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك المخدرات التركيبية، معترفين بضرورة القيام بعمل مشترك لمكافحة الجوانب المتعددة لهذه الآفة، بالاستناد إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، والمعالجة المتكاملة للمشكلة والتعاون. ونؤكد من جديد قناعتنا بالضرورة الملحة لتقديم المساعدة الفعالة من أجل استدامة التنمية البديلة، من خلال فتح الأسواق بشكل أكبر للمنتجات البديلة. كما نؤكد ضرورة التصدي لأنواع أخرى من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بهذه المشكلة والتي تضاعف من آثارها، مثل الاتجار بالأسلحة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وغسل الأموال،

والإرهاب. ونؤكد كذلك دعمنا للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وآلية تقييمها المتعددة الأطراف، لأننا نرى أن ما تضطلع به من أعمال يشكل مساهمة قيمة في التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

١٠ - نحدد تأكيد التزامنا بالامتنثال للصكوك القانونية الدولية في مجال نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعرب أيضا عن اتفاقنا على زيادة تدابير بناء الثقة والأمن، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي، ولا سيما ضمن إطار منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، حيث تعتبر المشاركة في سجل الأسلحة التقليدية مساهمة هامة في توطيد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد أهمية توحيد النظم المحاسبية للإنفاق العسكري.

١١ - نؤيد الاقتراح المقدم من أجل التخفيض الفعال التدريجي لنفقات الدفاع في المنطقة بحيث يستخدم جزء من الميزانيات العسكرية في مكافحة الفقر، وذلك من خلال تعزيز البرامج التعليمية والصحية وغير ذلك من المكاسب الاجتماعية للسكان، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية لكل بلد والمستويات الحالية للإنفاق. وفي هذا الخصوص، نرحب بما يجري تحقيقه من إنجازات وبما سيتحقق في المستقبل، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، من أجل تحقيق هذا الهدف الوارد في إعلان سانتياغو، ونعلن عن اتفاقنا على تبادل المعلومات بشأن ما تعتمد بلداننا من مبادرات وتتخذ من إجراءات لوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ.

١٢ - نكرر الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، ونحدد التزامنا السياسي بمنع هذا الاتجار ومكافحته وإزالته وفقا لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة ذي الصلة واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة إنتاج الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها.

١٣ - نعلن عن تقديرنا لما تم التوصل إليه من اتفاقات خلال المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مدينة مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، الذي أتاح فرصة تاريخية وأساسية لإقامة شراكة جديدة تهدف إلى صياغة اتفاق عالمي جديد لتحقيق عالم يتسم بقدر أكبر من العدل والإنصاف والديمقراطية. ولتحقيق ذلك، نحث جميع البلدان على التنفيذ التام لتوافق الآراء الذي نجم عن ذلك المؤتمر، ونوعز إلى وزرائنا المختصين في هذا المجال تنسيق أعمالهم في متابعة وتنفيذ توافق الآراء هذا.

١٤ - في هذا الصدد، نجمع على التأكيد أن من الملح بصورة خاصة تطبيق التدابير التالية: فتح الأسواق لصادرات بلداننا من سلع وخدمات، ولا سيما في قطاع الزراعة؛ وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، والإعانات غير المبررة والتدابير الحمائية التي تعيق وتضر بالتنمية الطبيعية لتجارتنا، ومنح معاملة خاصة وتفضيلية للاقتصادات الصغيرة في هذه القارة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والسعي إلى استحداث آليات مبتكرة للتصدي لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. وفضلا عن ذلك، يتعين علينا كفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون، والتوازن المالي والنقدي؛ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مع إيلاء اهتمام خاص للتحرير التجاري المتبادل والفتح المتبادل لمجالات الاستثمار. وفي الختام، نطلب إلى المؤسسات المالية الدولية توفير المعلومات المناسبة التي تتسم بالشفافية، وموارد جديدة، وآليات فعالة للحيلولة دون حدوث أزمات مالية والحد من القوائم منها وتخفيف آثارها، مما يتيح المساهمة في تعزيز النظام المالي الدولي وفي نشوء تحالف عالمي جديد يدعم بثبات عملية التنمية في جميع بلداننا.

١٥ - نؤيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في مدينة الدوحة، بقطر، وسنبذل قصارى جهدنا لكي تشمل جولة المفاوضات الجديدة مسائل متصلة بالتنمية، وتحقيق النجاح في مجالات هامة من قبيل فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام المنتجات الزراعية والمنسوجات والمنتجات الأخرى، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وحل المنازعات، والمسائل المتعلقة بالخدمات والتنفيذ، بهدف إحراز تقدم في مجال تدعيم نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر عدلا وشفافية وإنصافا.

١٦ - نشدد على أهمية المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥، ونولي أولوية عليا للمفاوضات الجارية ضمن نظم التكامل على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي، وبين هذه النظم، مما سيتيح تدعيم الجهود التي تبذلها البلدان لفتح اقتصاداتها، ويفضي إلى علاقات اقتصادية وتجارية جديدة بين بلداننا بما يمكننا من تحقيق مستويات أفضل في النمو والتنمية ومن تحديث اقتصاداتنا.

١٧ - نعرب عن تأييدنا لمؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في مدريد بإسبانيا يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢. وستتيح قمة مدريد فرصة مؤاتية لتحقيق شراكة استراتيجية حقيقية بين منطقتي الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي. وفي هذا السياق، تؤكد على أهمية اتفاقات الشراكة التي تتيح إعادة تقييم الحوار السياسي، والعلاقات الاقتصادية والمالية، والتعاون بين المنطقتين، بهدف تكييفها مع الواقع الجديد والاحتياجات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

١٨ - نهى أنفسنا على تنفيذ اتفاق الشراكة بين المكسيك والاتحاد الأوروبي، والاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الكاريبي، وعلى ما تم إحرازه من تقدم في اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشيلي، وبين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. كما نؤيد المساعي المبذولة من أجل إبرام اتفاقات شراكة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول الأنديز، وبين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى.

١٩ - نكرر التأكيد على أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، سيشهد للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولاعتماد برنامج للتنفيذ يركز على اتخاذ الإجراءات، بالاستناد إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتنوعة، وينص، في جملة أمور، على تعاون دولي أكبر في وضع نظم للإنذار المبكر للحيلولة دون وقوع الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، والتقليل من الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما في ما يتعلق بمشاشة النظم الإيكولوجية للجبال. ونتطلع أيضا إلى دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في مؤتمر القمة هذا. ونؤكد استعدادنا لتنسيق أعمالنا خلال مؤتمر القمة.

٢٠ - نؤكد من جديد ما أعربنا عنه من قلق في محافل دولية أخرى إزاء المخاطر التي ينطوي عليها نقل المواد المشعة والنفايات الخطرة عبر طرق قريبة من شواطئنا أو الطرق المائية الملاحية للبلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل لتحسين القوانين الدولية القائمة بشأن تدابير السلامة الواجبة التطبيق في نقل هذه المواد.

٢١ - ونعترف بأهمية مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني ومنظماته في تعميق وتوطيد الديمقراطية. ونؤكد من جديد استعدادنا لتعزيز دور المجتمع المدني في بلداننا، ونسلم بمساهمته المتزايدة في رسم السياسات العامة وتقييمها وتنفيذها، وبمشاركته في المحافل الدولية، ولذا سنواصل نظرننا في هذه المسائل.

تعزيز الأسرة ومكافحة الفقر

- ٢٢ - نؤكد من جديد على توافق الآراء المعرب عنه في قرار فيراكروز باعتبار الفقر ضرباً من الإجحاف الاجتماعي وتهديداً محتملاً لاستقرار بلداننا وباعتبار القضاء على الفقر مسؤولية عالمية تتطلب اهتماماً عاجلاً. ولذا لا بد من مراعاة الأسباب العديدة والطبيعة المتباينة للفقر في رسم السياسات العامة وفي الجهود المبذولة لتعزيز الأسرة. ونعترف بأن الأسرة تتأثر بالظروف والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية التي تطرأ على المجتمع نظراً للاتجاهات المتعددة التي تتخذها السياسات في مختلف الدول، وللاتفاقات الدولية بهذا الخصوص.
- ٢٣ - نشدد على أهمية الأسرة، بوصفها عنصراً طبيعياً أساسياً من عناصر المجتمع، ووسيلة لنقل القيم، ونقطة التقاء الأجيال، والإطار الأساسي للنمو المتكامل للفرد.
- ٢٤ - نعترف بأن الفقر يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية للإنسان ويحط من كرامته. ولذا ستواصل بلداننا منح الأولوية لدعم السياسات العامة التي تمكن أفراد الأسرة من تحسين قدراتهم، وسنواصل تنفيذ استراتيجيات لمكافحة الفقر وآثاره السلبية. ونعي أن تعزيز فرص حصول جميع أفراد الأسرة على حقوق الإنسان وتمتعهم بها تمتعاً كاملاً يسهم في التنمية البشرية.
- ٢٥ - سنواصل بذل الجهود لتحقيق تقدم ملحوظ في إمكانية الحصول على التعليم وفي مستواه لقناعتنا بأنه الوسيلة الوحيدة القادرة على تحسين مستوى المواطنين، وكفالة قدر أكبر من المساواة في الفرص، علاوة على كونه وسيلة لدرء أوجه الإجحاف الاجتماعي. وعندما يتم تقليل أوجه التفاوت على الصعيد الدولي، فإن التعليم سيؤدي دوراً أساسياً في تحديد قدرة البلدان على التنافس وفي تحديد مستويات تنميتها.
- ٢٦ - نعرب عن التزامنا بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبنا، المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية والتي أعيد التأكيد عليها في المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن القضايا الاجتماعية.
- ٢٧ - نؤكد من جديد واجب الدولة في حماية ودعم الأسر، مما يدفعنا إلى وضع سياسات عامة تركز بشكل أساسي على مكافحة الفقر، وتستند إلى احتياجات أفراد الأسرة، وتكفل حقوقهم. ولا بد لهذه الاستراتيجيات من مراعاة البعد الحضري والريفي، وتعدد الثقافات والأعراق في مجتمعاتنا.

- ٢٨ - نؤكد من جديد ضرورة مراعاة المنظور الجنساني في رسم سياساتنا وتنفيذها، وفي مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجال القضاء على الفقر. ونؤكد على ضرورة زيادة تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج في هذا المجال بغية تعزيز دور المرأة في جميع الميادين.
- ٢٩ - نسلم بأن ظاهرة الهجرة هي من العوامل المؤدية إلى تفكيك الأسرة وإلى التغييرات التي تطرأ على هيكل الأسرة. ولذا نرى أن من المناسب تحليل هذا المتغير تحليلاً شاملاً، وتحليل ما ينجم عنه من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لأخذها في الاعتبار لدى وضع السياسات الوطنية والتخطيط لاتخاذ إجراءات دولية في ما يتصل بتوفير الخدمات وتعزيز الأسرة التي أثرت فيها الهجرة.
- ٣٠ - إذ يقلقنا الوضع الحالي السائد في المنطقة نتيجة زيادة هجرة المواطنين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مناطق أخرى، اتفقنا على إجراء محادثات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بغية تحليل الجوانب المختلفة لهذه المسألة والسعي إلى إيجاد حلول ترمي إلى تصحيح وضع هؤلاء المهاجرين، ودعم وضع برامج لخلق فرص العمل في بلدان المنشأ لتفادي الهجرة غير النظامية.
- ٣١ - نؤكد من جديد أن التجارة الحرة هي شرط أساسي لتوليد الموارد الحقيقية القادرة على الحد بشكل فعال من الفقر. ولتحقيق ذلك، نؤكد أهمية التآزر بين بلداننا في مختلف المحافل الدولية المختصة.
- ٣٢ - نعتز بأهمية موضوع الأبوة المسؤولة والتربية الجنسية المتكاملة المسؤولة، وينبغي لهذه البرامج أن تراعي حق الأبوين وواجبهما في تربية أبنائهما.
- ٣٣ - سنعزز برامج تقديم المساعدة للأمهات المراهقات لتمكينهن من الالتحاق بالنظام التعليمي واستمرارهن فيه، نظراً لأن التعليم يشكل أداة لتحسين إمكانيات التنمية الفردية والاجتماعية لهن ولأبنائهن.
- ٣٤ - في هذا السياق، نقرر تبادل الخبرات المفيدة في مجال مكافحة الفقر وتعزيز الأسرة. كما أننا متفقون على أهمية إنشاء آليات للتعاون تيسر تبادل الخبرات وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية، بما يمكننا من تحقيق تقدم في مجال الحد من الفقر وكفالة سوية العيش لأسرنا.

- ٣٥ - نعرب عن شكرنا للرئيس أليخاندرو توليدو، لدعوتنا إلى عقد مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر (مجموعة ريو) في بيرو عام ٢٠٠٣.
- ٣٦ - نشكر العرض اللطيف لحكومة البرازيل استضافة مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو عام ٢٠٠٤.
- ٣٧ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، نقدم تمانينا للتنظيم الممتاز لاجتماع القمة هذا، ونعرب عن شكرنا للدكتور ميغيل أنخيل رودريغز إيتشيفيريا، رئيس جمهورية كوستاريكا، ولشعب كوستاريكا، لما لقيناه من كرم الضيافة في مدينة سان خوسيه.
- ٣٨ - نتفق على تسمية هذه الوثيقة "إعلان سان خوسيه".